

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

ملخص التقرير السنوي

2015

ملخص التقرير السنوي 2015

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تمهيد

طبّقاً للمادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يشرفني أن أرفع إلى السدة العالية بالله التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2015. وهو التقرير الذي يتضمّن رصدًا وتحليلًا للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وجردًا للأنشطة التي أنجزها المجلس خلال هذه السنة.

هذا، وقد كانت سنة 2015، بالنسبة لبلادنا، حافلة من حيث الأوراش الإصلاحية والمشاريع الاستراتيجية واستحقاقات المستقبل، التي تم إطلاقها أو المضي في تطويرها. وفي مقدمة هذه المنجزات، حرص جلالتم حفظها الله، بمُناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، على إعطاء الانطلاقة الفعلية، من مدينة العيون، لتطبيق النموذج التّموّليّ الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة. وهو النموذج الذي تم إعداده وفق مُقارَبة تشاركيّة موسعة تستجيب لحاجيات وانتظارات الساكنة، كما يندرج في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة باعتبارها إصلاحًا عميقًا في حكامَة الدولة. وفي هذا الصدد، وبعد المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بالجهات الذي ينصّ عليه دستور المملكة، تم إجراء انتخابات المجالس الجهوية الإثني عشر الجديدة، عبر الاقتراع المباشر، خلال شهر شتنبر 2015، وكذا الشروع في إبرام البرامج التعاقدية بين الدولة والجهات انطلاقًا من جهات الأقاليم الجنوبية.

كما تميّزت هذه السّنة كذلك بالالتزام القويّ الذي انخرطت فيه بلادنا في إطار مكافحة آثار التّغيرات المناخية، من خلال إعلان جلالة الملك في خطابه السّامي الذي تمّ إلقاؤه بالمُناسبة أمام مؤتمر الأمم المتحدة حول التّغيرات المناخية بتاريخ 30 نونبر 2015 بباريس، عن الهدف الجديد الذي حدّده المغرب في مجال الانتقال الطاقويّ والمتمثل في رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52 في المائة أفق 2030، وتخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 32 في المائة.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الوضع الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي، عرّف السياق الدوليّ تباطؤاً على مستوى النمو الاقتصاديّ العالميّ، ممّا يعكس التباطؤ الذي تعرفه اقتصاديات البلدان الصّاعدة والنّامية، لكنّ مع تسجيل انتعاشٍ عرفته الاقتصاديات المتقدمة، ولا سيّما في الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الوطني، سجّلت سنة 2015 تحسّناً ملحوظاً للنموّ الذي انتقل من 2.4 في المائة سنة 2014، إلى 4.5 في المائة. وقد ساهم في تحقيق هذا النموّ بكيفيّة أساسية الموسم الفلاحي الاستثنائيّ الذي عرفته بلادنا.

مع ذلك، ورغم التحسّن الذي عرّفه الإطار الماكرو-اقتصادي، فإنّ نموّ القيمة المضافة غير الفلاحية قد تراجع بنسبة 2 في المائة. ويعود هذا الأداء الضعيف أساساً إلى تراجع نموّ القيمة المضافة للقطاع التّالثي بصفة عامّة، مع تسجيل انخفاض يفوق 3 في المائة للأنشطة السياحية والفندقية، من جرّاء تداعيات الأوضاع غير المستقرّة على الصعيد الإقليمي، زاد من حدّته التباطؤ الذي عرفه نموّ قطاع البناء والأشغال العموميّة، وتراجّع بلغ أكثر من 5 في المائة من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية.

وعلى صعيد آخر، استقرّ معدّل الاستثمار الخامّ الإجمالي عند حواليّ عتبة 30 في المائة، على الرّغم من تسجيل تراجع طفيف، وبالتالي يظلّ من بين المستويات العليا في العالم. غير أنّ تأثير الاستثمار على النموّ يزداد ضعفاً، ولذلك يتعيّن اليوم العمل على الرّفح من معدّل الاستثمار بأكثر من 7 في المائة للحصول على نقطة زيادة في النموّ.

كما عرفت المالية العموميّة تحسّناً ملحوظاً خلال سنة 2015، حيث أنّ العجز الميزانياتيّ واصل تراجعه منتقلاً من 4.9 في المائة سنة 2014 إلى 4.4 في المائة سنة 2015. ومرد ذلك أساساً، من جهة، إلى انخفاض نفقات صندوق المقاصّة بأكثر من النصف، حيث انتقلت من 32.6 مليار درهم سنة 2014 إلى 14 مليار سنة 2015، الأمر الذي لا يمثل سوى 1.4 في المائة فقط من الناتج الداخلي الخامّ مقابل 6.5 في المائة سنة 2012، ومن جهة أخرى إلى تعبئة الهبات القادمة من بلدان الخليج الشقيقة. غير أنّه يلاحظ تراجع مستمرّ للمداخيل الضريبية بالنسبة للناتج الداخلي الخامّ، مع تسجيل تراجع للمداخيل المرتبطة بالضريبة على الشركات بسبب الصعوبات التي عرفتها بعض قطاعات الإنتاج.

وعلى صعيد المبادلات الخارجية، تميّزت سنة 2015 بالتّخفيف من العجز التجاريّ بنسبة 19.2 في المائة، ليصل إلى 151.3 مليار درهم. كما انتقلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 58.7 في المائة مقابل 51.7 في المائة سنة 2014 (أي ما يعادل أكثر من 6 أشهر من الواردات) وهي أعلى نسبة تغطية يتمّ تسجيلها خلال العشر سنوات الأخيرة.

وبخصوص تمويل الاقتصاد، فقد سجل جاري القروض المستحقة على القطاع غير المالي تراجعاً في وتيرتها حيث بلغت 0.4 + في المائة سنة 2015 مقابل 4.4 + في المائة التي تمّ تحقيقها سنة 2014، في حين أنّ القروض على المقاولات غير المالية انخفضت بنسبة 2.2 - في المائة سنة 2015. ومن ناحية أخرى، فإنّ الارتفاع الطفيف لإجماليّ جاري القروض على الاقتصاد مرده أساساً إلى قروض الاستهلاك (5.1 + في المائة) وقروض السكن (2.3 + في المائة)، في حين تراجع قروض التجهيز المتصلة اتصالاً مباشراً بالاستثمار بنسبة 1.8 في المائة.

وفي هذا السياق، تمّ خلق 33.000 منصب شغل فقط خلال 2015، أيّ حواليّ 7.300 منصب شغل في كلّ نقطة للنمو، مقابل أكثر من 9.000 سنة 2014، الأمر الذي يؤكد عدم التلازم بين فرص الشغل وبين النمو، الملاحظ في السنوات الأخيرة، والذي يعود إلى تحديث الاقتصاد على مستوى التنافسيّة، وإلى الخيارات الاستثمارية ذات المستويات المنخفضة من حيث الأرباح المباشرة. وقد تفاقمت هذه الوضعيّة مع الجمود الذي سجلته القروض البنكيّة 2015، وتراجع قروض التجهيز التي تخلق مناصب شغل جديدة.

خلال 2015، عرف معدل البطالة تراجعاً نسبياً حيث سجّل 9.2 في المائة على الصعيد الوطني، مقابل 9.9 في المائة سنة 2014. ويرتبط هذا التحسّن الطفيف أساساً بانخفاض معدّل النشاط الإجماليّ، الذي تراجع إلى 47.7 في المائة سنة 2015، مقابل 48 في المائة سنة 2014، و 48.5 في المائة سنة 2013.

وفي الوَسَط الحضريّ، تظلّ البطالة مرتفعة بنسبة تبلغ 14.6 في المائة سنة 2015، مقابل 14.8 في المائة سنة 2014، في حين أنّ هذه النسبة لمّ تسجّل في الوَسَط القرويّ سوى 4.1 في المائة من الساكنة النشيطة. ومن ثمّ، فقدّ واصلت نسبة البطالة في صفوف الشبّاب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة ارتفاعها لتصل إلى 20.8 في المائة على الصعيد الوطنيّ، و 39 في المائة في الوَسَط الحضريّ. والشّيء نفسه يصدّق على بطالة حاملي الشّهادات الجامعيّة، حيث استقرت عند 24.4 في المائة سنة 2015 مقابل 24.1 في المائة سنة 2014.

كما تواصل مشاركة النساء في الشغل تراجعها مسجّلة معدّل نشاط انتقل إلى 24.8 في المائة سنة 2015 مقابل 25.2 في المائة سنة 2014. وتزداد هذه النسبة انخفاضاً في الوَسَط الحضريّ حيث بلغت 17.4 في المائة.

وفي ضوء هذه التطوّرات، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإعادة النظر في النموذج المتعلق بالنمو، وذلك من أجل خلق مزيد من فرص الشغل الجيد والمستدام، وخاصة لفائدة النساء والشباب. في هذا الشأن، لا بدّ من العمل على تيسير شروط الولوج إلى عناصر الإنتاج (العقار المهنيّ، التمويل) ولا سيّما بالنسبة للأنشطة التصنيعيّة ذات المحتوى التكنولوجيّ القويّ و/ أو المتوسط، والقطاعات المبتكرة، والمرافق التي تتوفر على إمكانيات قوية على مستوى النموّ وخلق فرص الشغل.

ومن جهة أخرى، فإنّ تحسين الشروط القانونية والإدارية لتدبير المشاكل التي تعترض بعض المقاولات وتدبير طرق تصفيتها، من شأنه تسهيل الإبقاء على النشاط في حالة حدوث أزمة ظرفيّة، وتيسير عمليات التصفية لتمكين مختلف الأطراف من التوجّه نحو أنشطة خالقة للثروات ولفرص الشغل. كما يدعو المجلس السلطات العموميّة إلى إعادة توجيه الدعم والجهود العموميّة المبذولة في اتجاه أنشطة الإنتاج، بدلاً من المضاربات التجارية أو الاستيراد أو الاستثمار غير المنتج.

الوضعية الاجتماعية

على الصعيد الاجتماعي، سجّلت سنة 2015 نهاية عشرية أهداف الألفية للتنمية التي تمكّن المغرب بصفة عامّة من بلوغ أهدافها المحددة، مما أدّى إلى تحقيق انخفاض كبير في مجال الفقر المدقع الذي انتقل من 15.2 في المائة سنة 2001 إلى 4.2 في المائة سنة 2014، وانخفاض طفيف على مستوى الفوارق في الأجور. وفي مجال التربية والتكوين، سجّلت سنة 2014\2015، للمرّة الأولى في المغرب، تجاوز المعدّل الصافي للتّمدّس عتبة 90 في المائة في مستوى الثانوي الإعدادي، و70 في المائة في مستوى الثانوي التأهيلي. غير أنّ هذا التطوّرات البنيوية المسجّلة لا ينبغي أنّ تحجب الفوارق الموجودة بين الوسط القروي والوسط الحضري في مجال الولوج إلى التعليم، فضلاً عن المشاكل المرتبطة بجودة التعليم والهذّر المدرسي. وقد أدّج المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي هذه القضايا ضمن الاستراتيجية التي أعدّها لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

وفي قطاع الصّحة، بذلت جهود لا يُستهان بها في مجال الحدّ من وفيات الأمّهات ووفيات الأطفال، التي تقلصت إلى أكثر من النّصف خلال الفترة ما بين 2004 و2010 لتصل إلى 112 بالنسبة لكلّ 100.000 ولادة حيّة. غير أنّ الفوارق لا تزال قائمة ما بين الوسط الحضري (73) والوسط القروي (148). أما بالنسبة لوفيات الأطفال، فإنّ بلادنا عرفت تراجعاً في نسبتها التي سجّلت 30 حالة وفاة بالنسبة لكلّ 1.000 ولادة حيّة. ومن جهة أخرى، انخفض عدد الحالات الجديدة للإصابة بداء السّل إلى 82 حالة لكلّ 100.000 نسمة في 2014، مقابل 113 حالة في 1990. وعلى الرّغم من إيجابية هذا التطوّر، فإنّه ما يزال محدوداً، حيث أنّ معظم حالات الإصابة بداء السّل تُسجّل بالمُدُن، بما فيها المُدُن الكبرى، مع كلّ ما يتّصل بذلك من مخاطر متعلقة بالانتشار الواسع للعدوى. وبخصوص انتشار فيروس السّيدا، في بلادنا، فإنّه لا يزال متدنّياً في صُفوف عُموم السّاكنة (0.14 في المائة)، كما أنّ عدد الإصابات الجديدة قد انخفض بنسبة 16 في المائة، ما بين 2001 و2014. إلا أنّ الوضعية لا تزال مثيرة للقلق في صُفوف السّاكنة الأكثر هشاشة، مع وجود حالات انتشار للمرض في بعض الجهات.

وبصفة عامّة، فإنّ عرضّ العلاجات يشهد تقدّمًا ملحوظًا متناميًا، لكنّه يبقى دون مستوى حاجيات وانتظارات المواطنين، ودون مستوى المعايير الدّولية. كما تظلّ الكثافة الطبيّة وشبّه الطبيّة متدنّية في المغرب، حيث تسجّل نسبة 6.2 طبيب لكلّ 10.000 نسمة، مقابل 7.5 في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا. أمّا كثافة الطّب الموازي فتبلغ في بلادنا 8.9 ممرض لكلّ 10.000 نسمة. وهي نسبة غير كافية إلى حدّ كبير. وممّا يزيد في تفاقم الوضع أنّ أكثر من 45 في المائة من الأطبّاء المغاربة يتمرّكون في محوّر الريّاط - الدار البيضاء. هذا، ويعرف عرض العلاجات الصحيّة الأساسيّة تزايداً طفيفاً على مستوى البنيات التحتيّة الاستشفائيّة، حيث بلغ عدد المؤسسات الاستشفائيّة ما مجموعه 2.759 مؤسسة، وعدد الأسرة الاستشفائيّة 27.706.

وعلى الصعيد المؤسّساتي، تميّزت سنة 2015 بإصدار القانون المتعلّق بمزاولة مهنة الطّب، بحيث يسمح هذا القانون بإنشاء التطبيب عن بُعد، وفتح رأسمال المؤسسات الصحيّة في وجه غير الأطبّاء.

كما يسجّل المجلس بارتياح تخفيض أسعار ما يربو على 2000 دواء. وهي مبادرة في غاية الأهميّة ترمي إلى تحسين شروط الولوج إلى الأدوية. ويوصي المجلس ببذل المزيد من الجهود قصد ملاءمة أسعار الأدوية مع مستويات عيش السّاكنة، خاصّة في الوسط القروي.

على صعيد آخر، تُعتبر الحماية الاجتماعية إحدى الرافعات الأساسية للحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي ومخاطر الهشاشة. وفصلاً عن الحماية التي توفرها للأفراد والأسر، فهي تشكل وسيلة أساسية لخلق الثروة والتطور الاقتصادي للبلدان، سواء من خلال التعبئة القوية للادخار على المدى الطويل لتمويل الاقتصاد، أو من خلال الفرص الاقتصادية التي تخلقها، ولا سيما في قطاعات التعليم والصحة والخدمات المالية.

وفي مجال التغطية الصحية، يسجل المجلس الخطوات المبذولة من أجل تعميم التأمين الإجباري عن المرض (AMO) على الطلبة، والتعميم التدريجي لنظام التغطية الصحية «راميد» الذي مكن من تغطية ما مجموعه 9.7 مليون شخص منذ دخوله حيز التنفيذ.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية لهذا التعميم، وخاصة على مستوى التخفيف من النفقات المباشرة للمستفيدين، فإنه ما تزال الحاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهود من حيث جودة توفر الخدمات وجودة العلاجات المقدمة إلى المستفيدين من النظام والولوج إلى البنيات التحتية للعلاجات، ومن حيث الدعم المخصص لميزانية المراكز الاستشفائية الجامعية، في ارتباط بخدمات برنامج راميد.

علاوة على ذلك، فإن ثلثي الساكنة النشيطة المشغلة تبقى خارج تغطية أنظمة التقاعد، وفي مقدمتهم أجراء المهن الحرة والمهن المستقلة والحرفيون وشريحة واسعة من أجراء القطاع الخاص، ولا سيما في الوسط القروي. وفي القطاع العام، توجد فوارق هامة بين مختلف الأنظمة، فضلاً عن غياب آليات تتعلق بنقل الحقوق بين مختلف الأنظمة وبين القطاعين العام والخاص، لا يزال يشكل عائقاً أمام الحركة المهنية، ويحد من نقل القدرات المهنية.

على الصعيد الاجتماعي، تميّزت سنة 2015 بارتفاع وتيرة الاحتقان والنزاعات، لا سيما في مجال الشغل، التي لم تجد طريقها إلى حلول متفاوض بشأنها بين مختلف الأطراف إلا نادراً وبصعوبة كبيرة. هكذا، بالإضافة إلى الإضرابات القطاعية، عرفت السنة تنظيم عدّة تظاهرات احتجاجية ذات مطالب مهنية واجتماعية على المستويين الوطني والمحلي، منها تنظيم إضراب عام.

ورغم أن هذه النزاعات والتظاهرات تطل على العموم في نطاق التعبير السلمي والمنظم، فإن ذلك لا يساهم في تعزيز ركائز التماسك الاجتماعي المتين والدائم. وهي وضعيّة تعكس، في الواقع، غياب حوار اجتماعي ومسؤول، وآليات ناجعة للتفاوض بين الفرقاء، من شأنها الوصول إلى تعاقدات اجتماعية وحلول سريعة وملزمة للنزاعات الاجتماعية.

وفي مجال السكن، شهد قطاع العقار، خلال سنة 2015، ارتفاعاً في عدد الوحدات المنجزة بلغت نسبتها 21 في المائة، وارتفاعاً بلغ 36 في المائة من عدد وحدات السكن الاجتماعي (بسرعة 250 ألف درهم). وبالمقابل، فإن قروض العقار ودعم صندوق ضمان السكن سجلت انخفاضاً بلغ 11 في المائة، مسجلةً بذلك مواصلة تراجع الطلب في مجال السكن الاجتماعي، على الرغم من الانخفاض الملحوظ (-8) لمعدلات الفائدة في قروض العقار.

كما يسجل المجلس أن الحاجيات الرأهنة والمستقبلية في مجال السكن تظل كبيرة. غير أن السياسة المعتمدة منذ سنوات لتمكين المواطنين من الولوج إلى السكن، وخاصة السكن الاقتصادي، تفتح العديد من مسالك التحسين والتطوير من حيث جودة المساكن، وجودة وتوفير البنيات التحتية الاجتماعية والإدارية المصاحبة لبرامج السكن الاجتماعي، وتأثير هذه البرامج على تهيئة وتخطيط المدن والفضاء الحضري والتنظيم الاجتماعي داخل المدن.

هذا، وقد شهد المغرب خلال العقود الأخيرة، نموًا متسارعًا لسكانته الحضريّة، بحيث باتت تمثل اليوم 60 في المائة من مجموع ساكنة البلاد. في هذا السياق، ازداد الطلب على التنقل في المناطق الحضرية، وخاصة في الضواحي، إلى حد كبير، أمام قطاع بات يتطلب، رغم بعض الجهود المسجلة، تنفيذ تحسينات هامة للاستجابة لحاجيات وانتظارات الساكنة، ولا سيما النساء والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص ذوي الدخل المحدود. وعلى الرغم من أن أثمان النقل العمومي تبقى على العموم غير مرتفعة كثيرًا بالقياس إلى بلدان أخرى، فإنّ النقل الحضري ما يزال يشكل حصة هامة من نفقات الأسر. وهي حصة يمكن أن تصل إلى خمس مداخل الأسر الفقيرة.

فيما يتعلق بوضعية النساء، تميّزت سنة 2015 بالتوجهات الملكية السامية إلى وزارة العدل والحريات، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد التعاون مع المجلس العلمي الأعلى لإطلاق مشاورات موسعة من أجل إبداء الرأي بشأن معالجة إشكالية الإجهاد السري، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي وفتح باب الاجتهاد ومواكبة التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي وتطلعاته، مع احترام خصوصياته ووحده وتماسكه.

وعلى صعيد آخر، تشير المعطيات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني إلى الارتفاع المستمر لحالات العنف ضد النساء، وعدد الأمهات العازبات، وعدد الأطفال المتخلى عنهم، وحالات الإجهاد السري. وفي هذا السياق، ما فتى المغرب يُصنّف ضمن الدول العشر الأخيرة في مجال المساواة بين الجنسين، وذلك منذ سنة 2006، حسب مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي ومنذ سنة 2006، على الرغم من دسترة المساواة سنة 2011.

وعلى الصعيد المؤسسي، أحالت الحكومة مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 2015 من أجل إبداء الرأي. وقد أوصى المجلس في هذا الصدد بضرورة أن يجسد هذا المشروع روح مقتضيات الدستور ومتطلبات حماية حقوق النساء، وتكريس مبدأ المناصفة نحو تحقيق المساواة بين النساء والرجال والمساواة في الحقوق.

على المستوى السياسي، تعتبر تمثيلية النساء في الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت في 4 شتبر 2015، تطورًا إيجابيًا. فقد مثلت النساء 21.9 في المائة من المرشحين المقترحين في الانتخابات الجماعية، و38.6 في المائة في الانتخابات الجهوية. كما فازت النساء بما مجموعه 6.673 مقعدًا، أي بحوالي ضعف عدد المقاعد تقريبًا المحصّل عليها في استحقاقات 2009.

وبالنسبة لحقوق الطفل، فقد تحققت إنجازات لا يُستهان بها في بلادنا، غير أنها تظل إنجازات غير كافية، لأنه ما يزال هناك أطفال معرضين لمختلف أشكال العنف، الخطيرة في بعض الأحيان، ولا زالت هناك معايير وممارسات اجتماعية مضرّة بالأطفال. كما أنه خلال سنة 2015، زاول ما مجموعه 193.000 طفل أقل من 18 سنة عملاً خطيرًا، وخاصة في الوسط القروي. ويسجل المجلس، في هذا الشأن، بازدياد اعتماد سياسة عمومية مندمجة من أجل حماية الطفل من طرف الحكومة في انتظار تفعيلها.

ومن جهة أخرى، فإن عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق يتجاوزون 3.3 ملايين نسمة، أي بنسبة 9.6 في المائة من مجموع الساكنة. وتشير توقعات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الأشخاص المسنين سيمثلون أكثر من 15 في المائة من مجموع الساكنة سنة 2030، و23.4 في المائة سنة 2050. وتطرح هذه الوضعية عددًا من التحدّيات المتعلقة بالقدرة على تحمّل هؤلاء الأشخاص، ولا سيما بالنظر إلى النسبة الضعيفة من المواطنين الذين يستفيدون من معاش، وإلى شبه انعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية الخاصة بهذه الفئة، والبنيات التحتية الكفيلة بالاستجابة لحاجيات الأشخاص المسنين وانتظاراتهم.

في مجال الحد من الفوارق، نجحت البرامج الاجتماعية الكبرى، على غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في تحقيق تراجع ملحوظ على مستوى الفقر المدقع، وتقليص الفوارق على صعيد الإنفاق الاستهلاكي للأسر. غير أن حوالي مليون شخص لا زالوا يعيشون تحت عتبة الفقر. وعلاوة على ذلك، تظل الفوارق كبيرة على صعيد الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعتبر عائقاً في وجه الحركة الاجتماعية الصاعدة. كما تشكل الفوارق بين المجالات والجهات المترتبة عن الإعاقة والنوع الاجتماعي مصدرًا آخر لا يقل تأثيراً لانعدام تكافؤ الفرص الذي ينبغي مكافحته.

في هذا السياق الاجتماعي، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى توفير جميع الشروط الكفيلة بإنجاح تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين 2015-2030. وهي الرؤية التي تتطلب من السلطات العمومية، أساساً، تعبئة فورية وعلى المدى الطويل لمختلف الفاعلين على الصعيدين المركزي والجهوي حول هذه الاستراتيجية. كما يؤكد المجلس على ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى التعليم العالي العمومي، وذلك، من جهة، لضمان إدماج الخريجين في الحياة النشيطة، ولتعزيز التميز من خلال الإنتاج الفكري المكثف والمعترف به دولياً، من جهة أخرى.

أما على مستوى القطاع الصحي، فإن المجلس يشير إلى العجز الحاصل في مجال الموارد البشرية، وضرورة تحسين حكمة هذا القطاع بصفة عامة لتمكينه من الاستجابة لحاجيات المواطنين وانتظاراتهم. ومن ناحية أخرى، فقد أحيل على المجلس من أجل إبداء الرأي مشروع القانون المتعلق بمزاولة مهنة الطب، حيث قدم بشأنه مجموعة من التوصيات تتعلق بجعل المريض في قلب الاهتمام الصحي، وخاصة من خلال تعزيز التغطية الترابية لعرض العلاجات في إطار خريطة صحية، ووضع آليات تضمن استقلالية الأطباء المسؤولين وحقوق المرضى.

بخصوص الحماية الاجتماعية، يوصي المجلس باعتماد مقاربة شمولية ومندمجة للحماية الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بعنات الاقتطاعات الإلزامية والتوازن المالي لمختلف أنظمة التغطية الصحية، والحماية الاجتماعية بصفة عامة.

وعلى مستوى تغطية التقاعد، كانت الحكومة قد أحالت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إبداء الرأي مسودة مشروع القانونين المتعلقين بإصلاح نظام المعاشات المدنية. وعلى الرغم من إدراج بعض توصيات المجلس في هذا الشأن، فإنه يثير الانتباه إلى أن الإصلاح المقياسي المعتمد لا يخرط في إطار مقاربة مندمجة لنظام التقاعد في شموليته.

وبالنسبة للحوار الاجتماعي، يوصى المجلس بتشجيع تطوير الاتفاقيات الجماعية التي من شأنها العمل على الحد من الاحتقان ونزاعات الشغل، وإرساء مناخ الثقة بين مختلف الفرقاء. كما يؤكد المجلس دعوته الرامية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي والحوار المدني، والاعتماد التلقائي على مقاربة تشاركية قائمة على مشاورات موسعة، وخاص ما يتعلق بالإصلاحات الاجتماعية الكبرى.

من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية والسياسية والمؤسسية للنساء، يدعو المجلس السلطات العمومية إلى إحداث المؤسسات المنصوص عليها في الدستور مع تمكينها، في الوقت ذاته، من جميع الوسائل القانونية والمالية والبشرية اللازمة لممارسة صلاحياتها. لذلك من اللازم إعادة النظر في جميع القوانين والنصوص التشريعية الأخرى التي تتعارض مع مبدأي المساواة والمنافسة. كما يدعو المجلس إلى وضع مخطط واسع النطاق لإحداث التغيير الثقافي المطلوب في هذا الشأن. وبطبيعة الحال، ينبغي في المقام الأول استهداف المدرسة ووسائل الإعلام لإحداث التغيير الثقافي المطلوب في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، أصدر المجلس رأياً حول مشروع القانون- الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. وفي هذا الصدد، دعا المجلس في توصياته السلطات العمومية إلى ملاءمة أهداف ومبادئ القانون-الإطار مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوضيح مختلف المفاهيم ومسؤوليات مختلف الفاعلين، وكذا إحداث هيئات فعّالة من أجل التتبع وتنفيذ القانون.

الوضعية البيئية

على المستوى البيئي، تميّزت سنة 2015 بالإنجازات الهامة في مجال الانتقال الطاقوي، وكذا بالالتزامات الطموحة في مجال المحافظة على البيئة ومكافحة التغيرات المناخية. وفي هذا الصدد، يشكّل إنجاز وتدشين أول محطة للطاقة الشمسية (نور 1) نموذجاً مشهوداً به على المستوى العالمي، ويدلّ على مدى التقدم الذي حقّقه المغرب على صعيد الانتقال الطاقوي.

وامتداداً لمساهمة المملكة في مؤتمر الأطراف حول المناخ الكوب21، تستعدّ بلادنا لاحتضان الكوب 22 خلال نونبر 2016 بمدينة مراكش. وسيعمل المغرب على أن يكون هذا المؤتمر، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، مؤتمراً لتفعيل وتنفيذ التزامات اتفاق باريس، ولا سيّما ما يتعلّق منها بمسؤوليات والتزامات دعم الاقتصاديات المتقدمة لبلدان الجنوب.

أمّا على المستوى الوطني، فقد تميّز الموسم الفلاحي 2015-2014 بتساقطات مطرية غزيرة وموزّعة بكيفية جيّدة مكّنت من بلوغ أرقام قياسية في إنتاج الحبوب. إلا أنّ ممّ سنة 2015 شهدت تأخراً كبيراً للتساقطات المطرية، ويثمن المجلس إطلاق الحكومة، بتوجيهات ملكية سامية، لخطة تتعلق بمواجهة آثار الجفاف لفائدة الفلاحين في المناطق المتضرّرة.

فيما يخصّ الانتقال الطاقوي، أنجزت بلادنا أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم إلى حدود اليوم، تتوفر على طاقة إنتاجية تبلغ 160 ميغاواط. وهي خطوة هامة ضمن خطوات تتعلق بإنجاز أربعة مشاريع كبرى مرتبطة للطاقات المتجددة، وذلك تماشياً مع الهدف المتمثل في رفع حصّة المصدّرات المتجددة من التغطية الكهربائية الوطنية إلى 42 في المائة بحلول 2020، وإلى 52 في المائة بحلول 2030.

وفيما يتعلق بالطاقة الريحية، فإنّ هناك محطات تم الشروع في العمل بها، وتبلغ قدرتها أزيد من 800 ميغاواط، ومحطات بقدرة 550 ميغاواط وهي بصدد التطوير، وأخرى تبلغ قدرتها 850 ميغاواط موزّعة على 5 محطات فاز بمناقصة بنائها واستغلالها كونسورسيوم يضم 3 شركات مغربية وإيطالية وألمانية سنة 2015.

وفي المجال الكهرومائي، تمّ إنجاز محطة توليد بقدرة 1310 ميغاواط، إضافة إلى محطة لتوليد الطاقة عن طريق الصّخّ (محطة أفورار للطاقة الكهرومائية) تنتج 460 ميغاواط من الكهرباء قيد الاستغلال، ومحطة جديدة في طوّر الإنجاز ستمكّن من إنتاج 350 ميغاواط.

وفي هذا الشأن، يثمن المجلس الجهود المبذولة من أجل تطوير القدرات والخبرة والابتكار والمقاولات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة.

وعلى مُستوى القيادة العمليّة للاستراتيجية الطاقية. عرفت سنة 2015 إطلاق ورش إصلاح وتجويد الحكامة الإجرائيّة لقطاع الطاقات المتجددة من خلال إحداث الوكالة المغربية للطاقة الشمسية التي أسندت إليها مهمّة قيادة الطاقات المتجددة، ولا سيّما على مستوى الطاقة الشمسية والطاقة الريحيّة والطاقة الكهرومائيّة. وبالتالي، فإنّ مأسسة هذه الوكالة يهدف إلى توفير وسائل مؤسّساتية واقتصادية معزّزة للفاعلين الوطنيين حتى يتمكنوا من تحقيق الأهداف المحددة في هذا القطاع.

وبخصوص النّجاعة الطاقية، واصلت بلادنا تطبيق برنامج توفير المصابيح الكهربيّة ذات الاستهلاك المنخفض، وإعادة النّظر في ارتفاع التسعيرة الكهربيّة 2015، بالنسبة للاستعمال الصّناعي والمنزلي، وكذا إعادة النّظر في الاستراتيجية الوطنيّة للنّجاعة الطاقية من طرف وزارة الطاقة والمعادن. إضافة إلى إحداث آليات لتمويل تنفيذ مشاريع استثمارية في مجال النّجاعة الطاقية والطاقات المتجددة من طرف المقاولات.

وعلى الرّغم من كل هذه المنجزات، لا بدّ من بذل مزيد من الجهود اللازمة لمواجهة مختلف الرهانات البيئية، وضمان استدامة نموذجنا التّتموي.

ولهذه الغاية، يوصي المجلس بتمكين المديرّيات الجهوية للوزارات بوسائل المراقبة، وفعليّة الإطار القانوني للبيئة، وكذا تطوير منظومات اقتصادية وطنية خضراء وزرقاء جديدة، في إطار مخطط التسريع الصناعي، انسجاماً مع التنفيذ المستقبلي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والتزامات المَعرب في مجال محاربة آثار التغيّرات المناخيّة؛ واستغلال تنظيم الكوب 22 بمراكش للموقع كقُطبٍ إقليميٍّ للمالية والخبرة المناخيّة.

الموضوع الخاص

“العدالة المناخية: رهانات التفعيل وتحدياته”

اعتبارًا للدور المركزي الذي تلعبه العدالة المناخية في مكافحة التغيرات المناخية، فقد أفرد المجلس موضوعه الخاص، ضمن هذا التقرير السنوي، لمختلف الجوانب والأبعاد التي ينطوي عليها مفهوم العدالة المناخية.

فأمام الفوارق وأشكال الحيف الناجمة عن التغيرات المناخية، يقدم مفهوم العدالة المناخية في أبعاده الاجتماعية والبيئية والاقتصادية إجابات تهم العدالة التصحيحية، والعدالة التوزيعية، والعدالة بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، وبين البلدان وداخل البلد الواحد.

إن هذه المقاربة، التي تركز على الإنسان في علاقته بالطبيعة، تسمح بحماية حقوق الفئات الهشة، مع تقاسم الكلفة والفائدة المترتبين على التغيرات المناخية بكيفية عادلة ومنصفة، في إطار احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة والاختلافات القائمة.

بتعبير آخر، وخارج الاعتبارات التقنية والعلمية والإجرائية لمكافحة آثار التغيرات المناخية، تقوم العدالة المناخية بإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

في هذا الصدد، يوصي المجلس بدعوة جميع الأطراف إلى تقييم وتحليل أثر استعمال العدالة المناخية على مختلف المساهمات الوطنية، والعمل في الوقت نفسه على إطلاق نقاش عمومي حول إمكانية وضع إطار معياري دولي لتتبع إدماج هذا المفهوم. كما يتعلق الأمر بإدماج العدالة المناخية في السياسات العمومية باعتبارها أداة للحكامة من أجل مكافحة التغيرات المناخية، وتعزيز دور المجتمع المدني باعتباره ناطقًا باسم هذا المفهوم. لذلك، من اللازم إدماج انشغالات الشركاء الاجتماعيين، ولا سيما انشغالات العاملين في إطار انتقال عادل اجتماعيا للاقتصاد، بتحويل مخاطر فقدان الشغل المتصل بالتكيف مع التغيرات المناخية إلى فرص جديدة، وتعبئة وسائل التمويل لدعم وإنجاح تنفيذ مفهوم العدالة المناخية. ويتعلق الأمر، في النهاية، بتعزيز القدرات، وتملك التكنولوجيات الجديدة لفائدة البلدان النامية.

أنشطة المجلس

بخصوص الأنشطة التي أنجزها المجلس، تميّزت سنة 2015 بملاءمة النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمجلس الذي ترتّب عنه تعزيز هيكل المجلس بإحداث لجنة جديدة سابعة أطلق عليها اسم «اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية».

وخلال سنة 2015، واصل أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إنجاز التقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب بتعاون مع بنك المغرب، بالعمل بالخصوص على الأخذ بعين الاعتبار الرأسمال غير المادي في إعداد وتنفيذ وتتبع السياسات العمومية، تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية التي تضمّنوها الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد في 30 يوليوز 2014. في هذا الإطار، انكبّ المجلس على تعميق دراسته لمختلف الموضوعات والمحاور ذات الصلة، وخاصة الموضوعات المتعلقة بالثقة، والتماسك الاجتماعي، والرأسمال البشري، والرأسمال الثقافي، ودور الرأسمال غير المادي في نجاعة الرأسمال، والتممين المستدام للموارد الطبيعية، والفوارق الجهوية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ونماذج التنمية، وشروط الصعود الاقتصادي.

من جهة أخرى، أنجز المجلس ثلاثة آراء في إطار إحالات مؤسسية تتعلق بالمؤسسات السياحية، والتوزيع المجالي للاستثمار العمومي، والتدبير المفوض للمرافق العمومية.

بالموازاة مع ذلك، أنجز المجلس أربعة تقارير في إطار الحالة الذاتية وتتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والأشخاص المسنين بالمغرب، وإدماج متطلبات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، والتقرير السنوي برسم سنة 2014.

وعلى مستوى التعاون الدولي، انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي رئيساً لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بالدول الفرنكوفونية، وذلك لمدة سنتين. ومن جهة أخرى، ساهم المجلس في تأسيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والمؤسسات المماثلة لها (احتضان الرباط للاجتماع التأسيسي، مارس 2015)، وأصبح بذلك عضواً في المجلس الإداري لهذه الرابطة. كما انتخب المجلس عضواً كذلك في المجلس الإداري للجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها. علاوة على ذلك، أبرم المجلس اتفاقيات تعاون مع مجالس كل من البرتغال ومالي والأردن.

ويشتمل برنامج عمل المجلس، برسم سنة 2016، بالإضافة إلى التقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب والتقرير السنوي للمجلس، على متابعة دراسة موضوعات السياسات الصناعية، والتشغيل الذاتي، وحقوق الطفل وتنشيط الحياة الجمعوية والمساواة بين الرجال والنساء في الحياة الاجتماعية والثقافية، والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، والتكنولوجيات الجديدة والقيم، واقتصاد الثقافة، ومتطلبات الجهوية المتقدمة، والتنمية القروية.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حرصاً منه على أن يكون في مستوى العناية الكريمة التي توليها جلالته لأعضائه ومكوناته، ليؤكد العمل على تكثيف جهوده لتوسيع فضاءات الحوار والتشاور والتوافق، المفضية إلى إبرام تعاقدات اجتماعية كبرى من شأنها مواكبة ورش الجهوية المتقدمة، وتوطيد الديمقراطية التشاركية ببلادنا.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 : الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50

البريد الإلكتروني : contact@ces.ma